

مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022

The contribution of Algerian trade agreements to achieving economic diversification during the period 2000-2022

حميتي محمد الأمين¹، بن قرينة محمد حمزة²

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. bengrina.hamza@univ-ouargla.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000 إلى 2022، حيث حددنا أهم النصوص التي جاءت بها هذه الاتفاقيات، و المزايا و المساوئ التي تنجر عنها ، وبعدها قمنا بتحليل عناصر الميزان التجاري في الفترة التي تلي إبرام الاتفاقيات ودخولها حيز التطبيق .
وقد توصلنا إلى أن الجزائر لم تصل إلى الأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزاياها في الفترة من 2000 إلى 2019 ، أما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، مما أدى إلى تحقيق جزء كبير من الأهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 187.2 مليار دولار عام 2022، وقيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار.
كلمات مفتاحية: الاتفاقيات التجارية، التنوع الاقتصادي، الجزائر، الصادرات خارج المحروقات، الاستيراد.
تصنيف JEL: C19,F10,F13,F19.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which Algerian trade agreements contribute to achieving economic diversification during the period 2000 to 2022, where we identified the most important texts of these agreements, and the advantages and disadvantages that result from them, and then we analyzed the elements of the trade balance in the period following the conclusion of the agreements and their entry into force.

We have concluded that Algeria did not reach the desired goals, and its advantages were not well exploited in the period from 2000 to 2019, but after 2019, rational economic diplomacy was pursued, which led to achieving a large part of the desired goals, as the GDP reached \$ 187.2 billion in 2022, and the value of non-hydrocarbon exports to \$ 7 billion .

Keywords: Trade agreements, Economic diversification, Algeria, Non-hydrocarbon exports, Imports.

Jel Classification Codes: C19,F10,F13,F19.

1. مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي، وبالتالي تساهم في تحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان، ومن أجل ذلك فإن الدول تلجأ إلى إتباع سياسة تجارية خارجية تتلائم مع خصوصيتها من أجل النهوض باقتصادها، ورفع دخلها القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة أفرادها.

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية إلى مبدئين، الأول يتعلق بمبدأ الحرية، والآخر يطلب الحماية، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية كاملة أمر نادر الحدوث، بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية والحماية، وهذا ما وصفه بول كروغمان (Paul Krugman) بالسياسة التجارية الاستراتيجية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين الأدوات التي تريد تحقيق هذه الأهداف على أن تحاول التنبؤ بالنتائج الممكنة عند تطبيق سياسة تجارية معينة.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تتطلع إلى تنمية تجارتها الخارجية والتخلص من التبعية من قطاع المحروقات تسعى بشتى الطرق والأساليب من أجل تطوير تجارتها الخارجية، وهذا راجع لما تسببه الأزمات الاقتصادية في تدهور الدخل القومي لأفرادها والانحطاط في مستوى معيشتهم، فقد لجأت إلى إبرام اتفاقيات تجارية دولية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، والابتعاد من الاتكالية على قطاع المحروقات، وكذلك النهوض باقتصادها للوصول إلى تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وركب غمار العولمة الاقتصادية.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التجارية في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000/2022؟

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تساهم الاتفاقيات التجارية الجزائرية بشكل كبير في تحقيق تنوع اقتصادي خلال الفترة 2000/2022 مما أدى رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وبدوره رفع المستوى المعيشي للأفراد.

- هناك علاقة عكسية بين الاتفاقيات التجارية الجزائرية والتنوع الاقتصادي خلال

الفترة 2000/2022.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو مساهمة الاتفاقيات التجارية في تحقيق التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022/2000، والهدف منها هو ابراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التي ابرمتها الجزائر مع دول الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000. حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الاطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

الاطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة 2000 – 2022؛

منهجية وتقسيم الدراسة: إعمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمفهوم التنوع الاقتصادي و اتفاقيات التجارة الخارجية مع الوقوف على الاتفاقيات التجارية الجزائرية واستعملنا مؤشر هيرفندال- هيرشمان من اجل الوصول الى واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ولهذا قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لآثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي

الجزائري.

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

أولاً: الاتفاقيات التجارية

تعريف الاتفاقيات التجارية: "هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض" (علاوي محمد لحسن، 2009، ص109) ولها عدة اشكال منها:

أ. منطقة التجارة التفضيلية: والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل (سامي عفيفي حاتم، 1991، ص286).

ب. منطقة التجارة الحرة: هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتعرف كما يلي: " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة

فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة" (حسين عمر، 1998، ص 29).

ج. الإتحاد الجمركي: في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليميا جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها حرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول (موريس شيف، 2002، ص 49).

أهمية الاتفاقيات التجارية: تتمثل أهمية الاتفاقيات التجارية في: (ليندة رزقي، 2019، ص 375)
- أصبحت الاتفاقيات التجارية لب أي أجندة اقتصادية، فمعظم دول العالم يزاول عقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل تطوير تجارتها والاستفادة من المزايا المترتبة على هذه الاتفاقيات.

- السعي إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية القائمة بالنسبة للدول المتقدمة، لما بالنسبة للدول النامية فهي تسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تسهيل تدفق التجارة وتنمية صناعات جديدة، من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

- امتيازات جديدة بالنسبة للدول المتعاقدة وضمن أسواق لتصريف المنتجات

ثانيا: ماهية التنوع الاقتصادي:

مفهوم التنوع الاقتصادي: يعرف التنوع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و التحول الى تنوع القاعدة الصناعية و الزراعية و الخدمية و خلق قاعدة انتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد سليم يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (حمزة عباس مكي، 2017، ص 31).

اهمية التنوع الاقتصادي: (فهد ياسرياسين، 2017، ص 03)

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجية نتيجة الاعتماد على مورد واحد.
- زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

-تعزير التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها.
-استعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته.

مؤشر قياس التنوع الاقتصادي :

إن أكثر الصيغ شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال- هيرشمان- والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة او التركيب البنيوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، اذ صمم اصلا لقياس مقدار تركيز في الصناعة او في قطاع معين ، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينيات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (احمد جاسم محمد الخفاجي، 2018، ص 114)، ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان- بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، (xi) قيمة المتغير في النشاط ((X، i)) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي (1 ≥ H ≥ 0) H=0 فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبتها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.

H=1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال 0.5 ≤ H ≤ 01 دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها. (ممدوح عوض الخطيب، 2014، ص 09)

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية الدولية

أولا:اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر، إذ تعزز التحول اقتصاد السوق وتؤكد الانفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج، كما أنها تقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض

المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، إذ تم الإمضاء عليها في فالنسيا (إسبانيا) بتاريخ أبريل 2002، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005، واحتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول إلى مستوى صفر جمركيا لتكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية، إلا أنه في 15 جوان 2010 أثناء انعقاد الدورة الخامسة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، أين تمت الموافقة على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017 إلى 2020.

حيث تم التمييز بين ثلاثة قوائم للمواد المستوردة، المواد الخام والمنتجات الوسيطة، حيث تفكك عليها الرسوم على مدى 7 سنوات ابتداء من 2008 أما المنتجات النهائية أو المصنعة فتمتد تخفيضات الرسوم عليها إلى 10 سنوات. (الطاهر لحرش، 2019، ص110)

*أهمية وأهداف توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

تتمثل ألعبة هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع الاتحاد الأوروبي، فهو بذلك يمثل شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وامتلاكها لمصانع الحديد و الصلب، زد على ذلك أف الجزائر تقع شمال دول الجنوب، فهي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

أما عن اهم الاهداف التي تصبو إليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية فتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.

- تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والقوانين ومقاربتها مع دول المجموعة.

ثانيا: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء كتلة اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما يتيح من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولا بد من تعميم ما يتيح من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المتمثلة في 22 دولة الموقع عليها من طرف الدول العربية سنة 1998، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إعفاء السلع ذات المنشأ، والمصدر العربي من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة السلع غير قابلة للاستيراد والتي تتميز بالوفرة في السوق المحلية أو تعرضها للغش. قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي 2005، و قد تم الإعلان في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم إرسال ملف الانضمام في 2008 إلى الجامعة العربية وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي 2009. (الطاهر لحرش، 2019، ص 113)

■ أهداف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:

- من بين أهداف انضمام الجزائر إلى الفضاء الاقتصادي العربي مايلي:
- تنوع ممولي الجزائر من السلع.
- ولوج المنتج الوطني السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ومن بين مزايا انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر فتح أسواق جديدة للمنتج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتج.

ثالثا:منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF):

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي مشروع من أجندة - 2036 لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، إذ صادقت عليها 55 دولة أفريقية. إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، و تجارة الخدمات و فض النزاعات. في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا

متعلقاً بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة).
<https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas>

المحور الثالث: تحليل أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة **2022/2000**.

من أجل تحليل أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي قمنا بتقسيمه إلى مراحل وهي :

أولاً: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

جدول رقم 01: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2004
 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	8.54	21.71	100	21.06	97	0.65	3	54.72	1.18
2001	9.89	19.13	100	18.53	96.86	0.6	3.14	55.14	1.08
2002	11.75	18.69	100	18.11	96.89	0.58	3.11	57.04	1.01
2003	14.16	26.28	100	23.99	91.28	2.29	8.72	68.00	3.36
2004	17.37	32.22	100	31.55	97.92	0.66	2.08	85.00	0.77

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2022، ص 92.

التقري العربي الموحد، 2007، ص 306.

من الجدول رقم 01 نستخلص ما يلي :

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نمواً معتبراً بين سنتي 2000 إلى 2004 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

-عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نمو معتبر بين سنتي 2000 الى 2004 نتيجة انتاج الجزائر سياسة انفتاح السوق الدولية وتقديم تسهيلات.

-بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2000 - 2004 بأكثر من 118 مليار دولار.

-ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 الى 2004، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.01% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.48% خلال هذه الفترة .

-يلاحظ نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية من حيث القيمة، فقد وصلت أقصاه في سنة 2003 لتصل الى 8.72 مليار دولار لتتخفف سنة 2004 بسبب انتاج سياسة انفتاح السوق.

الشكل 01: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2000 -

2004



السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2000	0.9169
2001	0.9693
2002	0.9691
2003	0.9716
2004	0.9794

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 1 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2000 - 2004 ، لتبلغ قيمته 0.9716 مليار دج سنة 2000 وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9169 مليار دج سنة 2003 مما يدل على ارتفاع درجة التنوع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنافسي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم ترايد المؤشر في سنة 2004 ليقدرب 0.9794 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه

الفترة بتسديد الديون، وهذا من اجل الاستعداد الى الدخول في المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقية الاتحاد الاوربي.

ثانيا: أثار الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2005 الى 2009

الجدول رقم 02: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2009
الوحدة مليار دولار

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2022، ص 93

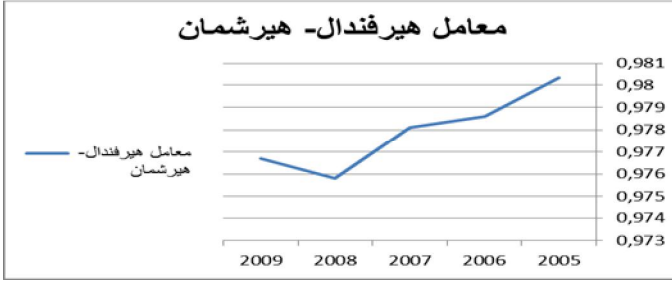
السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات غير النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي %
2005	19.84	46.00	100	45.09	98.02	0.91	1.98	103.06	0.89
2006	20.68	54.61	100	53.43	97.84	1.18	2.16	117.22	1.01
2007	25.99	60.16	100	58.83	97.79	1.33	2.21	135.03	0.98
2008	37.45	79.30	100	77.36	97.55	1.94	2.45	171.75	1.13
2009	36.75	45.19	100	44.13	97.65	1.07	2.37	138.12	0.77

التقري العربي الموحد ، 2011، ص 302.

من الجدول رقم 02 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2005 الى 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2005 الى 2008 ثم تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية.
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2005 - 2009 بأكثر من 285 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 2.23% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 0.95 % خلال هذه الفترة.

الشكل 02: قيم مؤشر هيرفندال لتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2005 - 2009



السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2005	0.9803
2006	0.9786
2007	0.9781
2008	0.9758
2009	0.9767

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 2 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2005 - 2009 ، لتبلغ قيمته 0.9803 مليار دج سنة 2005 وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9758 مليار دج سنة 2008 مما يدل على ارتفاع درجة التنوع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم ترايد المؤشر في سنة 2009 ليقدرب 0.9767 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، السبب راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول وتوجه الدولة الى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، من اجل الاستعداد الى الدخول في اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

ثالثا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2010 الى
2014

يمكن الوقوف على هذا الأثر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2010 - 2014 الوحدة:

مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات غير النفطية	%	الصادرات النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي
2010	37.80	57.05	100	1.53	97.34	55.53	2.68	161.15	0.95
2011	46.45	73.49	100	2.06	97.20	71.43	2.80	200.24	1.03
2012	44.69	71.87	100	2.06	97.12	69.80	2.87	209.00	0.99
2013	51.73	64.97	100	2.01	96.91	62.96	3.09	209.75	0.96
2014	55.68	62.89	100	2.58	95.88	60.30	4.10	214.03	1.17

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2022، ص 94.

التقري العربي الموحد، 2016، ص 445.

من الجدول رقم 03 نستخلص ما يلي:

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2010 الى 2012 ثم تراجعت بين سنتي 2013 و 2014 وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط.
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2010 الى 2014.
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010 - 2014 بأكثر من 330 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2010 الى 2014، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 3.10% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.01% خلال هذه الفترة.

الشكل 03: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2010 - 2014



السنوات	معامل هيرفندال-هيرشمان
2010	0.9737
2011	0.9724
2012	0.9716
2013	0.9695
2014	0.9596

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 3 أعلاه أن هناك انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2010 - 2014 ، لتبلغ قيمته 0.9737 سنة 2010 وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9596 سنة 2014 مما يدل على ارتفاع درجة التنوع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما والسبب الرئيسي الى ارتفاع التنوع هو ارتفاع اسعار البترول، وفي هذه الفترة انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر تطبيق للبرنامج الخماسي للتنمية.